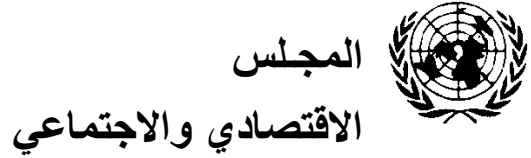


Distr.
LIMITEDE/ESCWA/SDD/2013/WG.4/Report
2 May 2013
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

الاجتماع التشاوري الإقليمي العربي لمنظمات المجتمع المدني
حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015
بيروت، 14 آذار/مارس 2013

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعاً تشاورياً إقليمياً لمنظمات المجتمع المدني حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وذلك بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في 14 آذار/مارس 2013. وشارك في أعمال الاجتماع ممثلون عن منظمات المجتمع المدني في عدد من الدول العربية، هي الأردن والبحرين وتونس والسودان والعراق ولبنان ومصر والمغرب واليمن، بالإضافة إلى ممثلين عن جامعة الدول العربية وعدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وهدف الاجتماع إلى تحديد ومناقشة وجهات نظر المجتمع المدني بشأن الأولويات الإقليمية التي ينبغي إدراجها ضمن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، والبحث في سبل مشاركته في تنفيذ ورصد هذه الخطة وفي آليات التنسيق بينه وبين الأمم المتحدة لهذه الغاية. وقد صدر عن المناقشات التي تخللت الاجتماع إعلانٌ تضمّن توصيات قدّمتها مجموعة من منظمات المجتمع المدني العربية بشأن إطار خطة التنمية لما بعد عام 2015. ودعت التوصيات إلى اعتماد نهج شامل للتنمية لدى تصميم الخطة المرجوة، يأخذ في الاعتبار الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية للمواطنين. ودعت أيضاً إلى اعتماد نموذج جديد للتنمية يركّز على المواطنين، ويولي أهمية كبيرة لقضايا الحكم واتساق السياسات خدمةً للتنمية، ويبين الصلة بين تحقيق التنمية على المستوى الوطني ومعالجة الإخفاقات التنموية على المستوى العالمي. واقترح المشاركون إدراج عدد من المواضيع ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015، منها تعزيز الحكم القائم على المشاركة، والعدالة الاجتماعية، ومبدأ الإنصاف، والتكافل الاجتماعي بالإضافة إلى هدفٍ خاص حول إنهاء الاحتلال وضمان حرية الأفراد والأوطان.

ويتناول هذا التقرير أبرز القضايا والتوصيات التي تناولها الاجتماع، ويقدم ملخصاً عن المداخلات التي قدّمت.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	4-1 مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	5 أولاً- التوصيات
12	19-6 ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
12	11-6	ألف- لمحة عامة عن مسار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015
13	14-12	باء- آراء وأصداء من المنطقة العربية: مواقف منظمات عربية غير حكومية
14	19-15	جيم- مساهمة منظمات المجتمع المدني في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015
16	26-20 ثالثاً- تنظيم الأعمال
16	20	ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده
16	24-21	باء- الافتتاح
17	25	جيم- الحضور
17	26	دال- جدول الأعمال
18	 المرفق- قائمة المشاركين

مقدمة

1- تولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اهتماماً بالغاً بنهج المشاركة، عملاً بمجموعة من الموثيق والقرارات الصادرة بهذا الشأن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وقد أدرجت هذا الموضوع في برنامج عملها لفترة السنتين 2012-2013 في مجال التنمية الاجتماعية، وضمن أولوياتها سعياً إلى وضع رؤية شاملة وموحدة لمفهوم التنمية بالمشاركة وآلياتها، ودعمًا للمشاركة الحقيقية بين المجتمع المدني والحكومات في صنع القرار. ومن المواضيع التي تركز عليها الإسكوا على هذا الصعيد تعزيز الأطر المعرفية، ودعم آليات التنسيق وشبكات العمل، وتفعيل المشاركة على مختلف المستويات وبمختلف الوسائل، ودعم الجهود المبذولة لإطلاق حوار وطني يشارك فيه الجميع، وبناء التوافق، وتيسير عملية الانتقال الديمقراطي في الدول التي شهدت حراكاً شعبياً. وفي إطار هذا الالتزام، تصدر الإسكوا سلسلة من المراجع والمواد الفنية، وتنظم الأنشطة التدريبية والاجتماعات وحلقات النقاش، وتقديم خدمات الدعم الفني والمشورة الفنية.

2- وعقد الاجتماع التشاوري الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، والغاية منه إشراك المجتمع المدني في مسار الإعداد لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وإتاحة الفرصة أمام مختلف منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الشأن الاجتماعي في المنطقة لتقديم وجهات نظرها بشأن هذه الخطة. والهدف المباشر من هذا الاجتماع تقديم مجموعة من التوصيات ضمن إعلان جرت مناقشته خلال الاجتماع الثامن عشر لآلية التنسيق الإقليمي للدول العربية (بيروت، 15 آذار/مارس 2013). وقُدِّم الإعلان أيضاً خلال اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 الذي عُقد في إندونيسيا في الشهر نفسه.

3- ويأتي هذا الاجتماع ضمن عملية التحضير لمشاركة المجتمع المدني في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة المزمع عقدها في أيلول/سبتمبر 2013، حيث سيقدم الأمين العام للأمم المتحدة رؤيته الخاصة بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015. ومن شأن هذه المشاركة أن تتيح لممثلي المجتمع المدني عرض وجهات نظرهم بشأن هذه الخطة، والمساهمة بفاعلية في وضعها، وذلك بحضور مجموعة واسعة من المعنيين على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

4- ويتضمن هذا التقرير ملخصاً عن محاور الاجتماع ومدخلات المشاركين ضمن كل محور والتوصيات التي اتفقوا عليها.

أولاً- التوصيات

5- في ختام الاجتماع، وافق المشاركون على إعلان منظمات المجتمع المدني العربي بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، الوارد نصّه في ما يلي:

إعلان منظمات المجتمع المدني العربي بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

معلومات أساسية

1- حدد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في عام 2000 مجموعة من التحديات التي تعترض جهود التنمية العالمية، وتتطلب مواجهتها "مسؤولية جماعية في دعم مبادئ الكرامة الإنسانية

والمساواة والعدل على المستوى العالمي⁽¹⁾. ودعا الإعلان إلى وضع سياسات واتخاذ تدابير على الصعيد العالمي تلبي احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتتمكن هي أيضاً من جني ثمار العولمة. وقدم مجموعة القيم والمبادئ والأهداف التي تُبنى عليها الخطة الإنمائية الدولية للقرن الحادي والعشرين. وكرّس الإعلان وجود علاقة ترابط قوي بين السلام والأمن والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وأيّ جهد إنمائي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل.

2- والأهداف الإنمائية للألفية التي أطلقت لاحقاً هي عبارة عن مجموعة من ثمانية أهداف، حظيت بإجماع عالمي، وهي تتضمن غايات ومؤشرات محددة وقابلة للقياس، تُعنى بقضايا الفقر، والجوع، والبطالة، والعمل، والتعليم، والصحة، ووضع المرأة، والبيئة. وهذه الأهداف موجهة إلى البلدان النامية، ولو كان موضوع الهدف الثامن منها إقامة شراكة عالمية لتحقيق الأهداف السبعة الأولى. ومن غايات هذا الهدف إنشاء نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح ويخضع لقواعد وضوابط، ومعالجة احتياجات أقل البلدان نمواً، والمعالجة الشاملة لمشاكل البلدان النامية المتقلة بالديون، والتعاون مع شركات الأدوية والقطاع الخاص لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسرة وإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية⁽²⁾.

3- وما تضمنته الأهداف الإنمائية للألفية من غايات ومؤشرات كميّة، واضح وبديهي، من السهل فهمه، والمقصد منها لا اختلاف عليه. غير أن الحلقة الضعيفة بقيت في آلية تنفيذ هذه الأهداف، حيث مساءلة المجتمع الدولي والحكومات الوطنية محدودة. هذا ما حال بالأهداف الإنمائية للألفية دون تحقيق المقصد الاستراتيجي المنشود، أي تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات العالمية المترابطة، بين مكافحة الفقر، وكفالة الاستدامة البيئية، وتحقيق المساواة في الفرص الاقتصادية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، ومواجهة تغيّر المناخ، وبناء القدرة على التكيف، والتوزيع العادل للموارد الطبيعية، وإعمال حقوق الإنسان، والحد من التفاوت بين الشعوب وبين أفراد الشعب الواحد⁽³⁾.

4- والخلاصة أن الأهداف الإنمائية للألفية حدّدت النتائج المرجوة، من غير أن تحدد السياسات والآليات المطلوبة لتحقيقها، ولم تأخذ في الحسبان اختلاف المستويات التي انطلقت منها البلدان في مساراتها الإنمائية. ويُقاس التقدّم في تحقيق هذه الأهداف ضمن مجاميع ومتوسطات غالباً ما تحجب فوارق وتباينات كبيرة في توزيع النتائج. وتُطرح حول هذه الأهداف تساؤلات عدة، منها، مثلاً، ما يتناول مدى فعالية إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (الهدف 8)، وتحقيق الغاية المعنية بإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسرة في البلدان النامية رهن بخصوصيات التعاون مع شركات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية التي تحتكر السوق، ولا أحد يجرؤ على التشكيك في وضعها. ومن الأمثلة الأخرى الغاية المتعلقة بإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة في البلدان النامية، وهي مرتبطة بالتعاون مع القطاع الخاص الذي غالباً ما يتمسك بالأسعار

(1) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، قرار الجمعية العامة 55/2، المادة 2.

(2) بإمكاننا إنهاء الفقر 2015، الأهداف الإنمائية للألفية، متوفر عبر <http://www.un.org/ar/millenniumgoals/global.shtml>.

(3) Beyond 2015, Sustainable Development Goals and the relationship to a post-2015 global development framework: a Beyond 2015 discussion paper. Available at: <http://www.stakeholderforum.org/fileadmin/files/Beyond%202015%20MDG-SDG%20relationship.pdf>.

التنافسية. وأخيراً، يدعو الهدف 8 إلى المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية دون تحديد الأدوات اللازمة والأطر المناسبة لذلك⁽⁴⁾.

5- وُحِدَت الأهداف الإنمائية للألفية في نسب على غرار "نصف عدد السكان"، وهي تتناول عدداً من قضايا التنمية البشرية الهامة والمتنوعة من محور الأمية إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي. ولكن بعض المؤشرات التي وضعت لقياس التقدم نحو هذه الأهداف كانت بطبيعتها وصيغتها مؤشرات تفتقر إلى الواقعية والدقة، فأسوء فهمها واستخدامها في غير الوجهة المقصودة، إذ كان التركيز على الأرقام والنسب أكثر من التركيز على الهدف. فالهدف 3، مثلاً، حول "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" لا يشمل مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيقه. فتمكين المرأة اقتصادياً مع حرمانها من الحقوق الإنجابية والرعاية الصحية لن يعطيها حق المواطنة الكامل. وتشجيع تعليم المرأة من دون حمايتها من التحرش الجنسي والعنف يجرم الفتاة والمرأة من الاستفادة الكاملة من المؤهلات العلمية⁽⁵⁾. كذلك تركز الأهداف الإنمائية للألفية على أهمية ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون أن تحدد سياسات أو إجراءات لإعادة توزيع الأصول، بحيث يستفيد الفقراء من مكاسب هذا النمو.

6- وقد كشفت الأزمة العالمية بأبعادها المالية والاقتصادية والمناخية والمتعلقة بأسعار الطاقة والغذاء، عن الخلل الذي يشوب النظام التجاري والمالي، وبيّنت مدى تحيزه إلى إثراء قلة في السوق العالمية على حساب الغالبية الساحقة من السكان. وقد أكدت الأزمة مجدداً أن تحقيق الأهداف ليس قضية تمويل والتزام فحسب، بل قضية سياسة وأسلوب عمل في الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية، وعلى الصعيد المالي. وفي هذا السياق، كرّست الأزمة ضرورة العودة إلى المبادئ الأساسية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية كإطار مفاهيمي لتحليل وتحديد علاقة الترابط بين مختلف مجموعات التحديات وأثارها على التنمية.

واقع التنمية في المنطقة العربية

7- في الأعوام الخمسة الأخيرة المتبقية من المهلة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية، نزل المواطنون في بعض البلدان العربية بأعداد كبيرة إلى الشوارع، تعبيراً عن خيبة أمل من الأنظمة السياسية والاقتصادية. وأدت هذه الانتفاضات التي شاعت تسميتها في البداية "بالربيع العربي"، إلى الإطاحة بالحكام في بعض البلدان، وإلى اندلاع الصراعات الأهلية في بلدان أخرى. والمواطنون العرب طالبوا بالكرامة والمشاركة والعدالة الاجتماعية، أي بإنهاء كافة أشكال الإقصاء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. وكان صوتهم بمثابة إعلان واضح أن التنمية لا تتحقق في غياب حرية الفرد وحرية الأمة، لا سيما في منطقة لا تزال ترزح تحت أطول احتلال شهده التاريخ الحديث. فلاستمرار الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وسياساته التوسعية الاستيطانية، أثار مدمرة على السلام والاستقرار والتنمية في فلسطين والبلدان المجاورة.

(4) Amin, S. 2013. 'The Millennium Development Goals: A Critique from the South'. Monthly Review. Available at: <http://monthlyreview.org/2006/03/01/the-millennium-development-goals-a-critique-from-the-south>.

(5) .Ariffin, J. 2004. 'Gender Critiques of the Millennium Development Goals : An Overview and an Assessment

8- وبيّنت مطالب الشعوب العربية أن النماذج الليبرالية الجديدة للتنمية التي اعتمدها الأنظمة غير الديمقراطية في المنطقة العربية قد أدت إلى زيادة الفقر وعدم المساواة والبطالة، مع أن بعض هذه البلدان سجلت مؤشرات إيجابية في معدلات النمو الاقتصادي وبعض الأهداف الإنمائية للألفية. والواقع أن نماذج النمو التي اعتمدها اقتصادات البلدان العربية أهملت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان. فقد كانت أولوية صانعي السياسات الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة والاستثمار، والاقتراض، وتوسيع مشاريع الخصخصة والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ورفع الضوابط عن الاقتصاد. وكانت النتيجة أن حقق معظم البلدان نمواً اقتصادياً لم يُفلح في معالجة مشاكل الفقر والبطالة والظلم. وإزاء إخفاق الأسواق المتحررة من الضوابط في تحقيق النتائج المرجوة، عجزت الأنظمة السياسية عن التعويض عن هذا الإخفاق.

9- ويواجه معظم بلدان المنطقة تحديات متعددة الأبعاد والأوجه، لا سيما ضرورة الانتقال من نموذج النظام الريعي إلى نموذج الدولة الديمقراطية المنتجة. وهذا الانتقال لا يمكن أن يتحقق ما لم يبن أساس الحكم على احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، والنزاهة، والمسؤولية، وتكون حقوق المواطن ومسؤولياته الركيزة الأساسية في عملية بناء الدولة، وهذا يتطلب شروطاً لا حياء عنها، أهمها تنمية قدرات المواطنين، وتطوير أنظمة اكتساب المعرفة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والإنصاف، والعدالة.

10- والدولة المنشودة لا بدّ من أن تتأسس على عقد اجتماعي جديد يهدف إلى تعزيز المشاركة والقدرة التنافسية، وينطلق من سياسات تضمن التوازن في توزيع الثروات والموارد، وتؤمن الخدمات العامة الأساسية بنوعية جيدة للجميع.

11- وقد أصدرت منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية في الاجتماع التشاوري الإقليمي إعلاناً يتضمن الأولويات التي حددتها بشأن إطار التنمية لما بعد عام 2015، وذلك انطلاقاً من التحديات الجديدة الماثلة أمام المنطقة، واستناداً إلى الدروس المستفادة من النواقص والثغرات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

توصيات بشأن إطار التنمية لما بعد عام 2015

1- الإطار المفاهيمي

▪ ضرورة أن يستند إطار التنمية لما بعد عام 2015 إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي يربط الأمن والسلام والحكم الديمقراطي على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، بأيّ جهد إنمائي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وينبغي أن تعيد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 تأكيد هذا الرابط، وأن تحدّد المواضيع والأهداف والخطط الضرورية للتنفيذ.

▪ ضرورة أن يركز إطار التنمية لما بعد عام 2015 على نهج إنمائي شامل يتناول الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية. فخلال العقود الأخيرة الماضية كان البعض يرى في النمو الاقتصادي مؤشراً وافياً للتنمية، لكن الانتفاضات العربية وحركة "احتلوا

وول استريت" بيّنت أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية. فلا بد من اعتماد نهج جديد للنمو يشمل الجميع، ويقوم على إعادة التوزيع العادل للثروات، ويضمن وصول مكاسب النمو إلى جميع مكونات المجتمع.

■ **ضرورة أن تستند خطة التنمية لما بعد عام 2015 إلى نموذج تنموي جديد أساسه حقوق المواطن.** فلا بدّ من التخلي عن النموذج التنموي الذي يعتمد حصراً على النمو الاقتصادي، واعتماد نهج شامل ومتعدد الأبعاد في خطة التنمية لما بعد عام 2015. وفي هذا السياق، يجب توجيه الأولويات الاقتصادية الجديدة نحو قطاعات الإنتاج القادرة على توليد فرص العمل اللائق وإعادة الدور التنظيمي للدولة باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة بحماية حقوق المواطن، ووضع سياسات لإعادة التوزيع العادل للثروات بوسائل تشمل فرض الضرائب، وتأمين الخدمات. وفي إطار خطة التنمية لما بعد عام 2015، لا بدّ من الدعوة إلى العمل بعقد اجتماعي جديد بين المواطنين والدولة يقوم على مبادئ حقوق الإنسان وحماية المواطن. ويجب كذلك الأخذ بالأهداف المختلفة للاقتصادات الوطنية، على أن يُستعاض عن سياسات تشجيع النمو بالاعتماد على التصدير، بسياسات لإنشاء قطاعات إنتاجية مستدامة، تولّد قيمة مضافة، وتسهم في خلق فرص عمل في القطاعات الرئيسية كالزراعة والخدمات والسياحة والصناعة التحويلية، وذلك من أجل بناء مجتمعات مُنتجة. ويتطلب تحقيق ذلك توسيع حيز السياسات العامة، بحيث تستطيع كل دولة وضع الاستراتيجيات الخاصة بها، وتحديد وتنفيذ الخيارات الاقتصادية التي تملئها الاحتياجات والأولويات الوطنية.

■ **ضرورة أن تكون خطة التنمية لما بعد عام 2015 نتيجة للتوافق على سياسات وطنية تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية.** فاحترام حقوق الإنسان والديمقراطية شرط أساسي لنجاح الجهود وتحقيق الأهداف الإنمائية. لذلك، ينبغي أن تكون خطة التنمية لما بعد عام 2015، وما تتضمنه من برامج وسياسات وأهداف في تكامل تام مع إطار حقوق الإنسان.

■ **ضرورة أن تتناول خطة التنمية لما بعد عام 2015 النظام العالمي.** وقد كشفت الأزمة المالية الأخيرة أن التحديات التي يطرحها ويواجهها النظام العالمي يجب أن تكون من أولويات إطار التنمية لما بعد عام 2015، فتكون الخطة ثمرة عملية ديمقراطية تنسجم بالشفافية والمشاركة. ويتطلب ذلك مراجعة إطار سياسات الاقتصاد الكلي العالمي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويجب إصلاح النظام المالي العالمي، بحيث يخضع لمزيد من الضوابط للتحكم بحركة رؤوس الأموال وتقلبها. ويجب إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام العالمي، بهدف تمكين البلدان النامية من المشاركة الفعلية في عملية صنع القرار، وتكريس مبدأ المساءلة المتبادلة في الممارسة، وإتاحة إمكانية الوصول الفعلي إلى المعلومات. ويجب أن يقوم النظام العالمي الديمقراطي على مبادئ المشاركة المتكافئة والمسؤولية المشتركة، ولو بدرجات متباينة.

■ **من الضروري أن تشمل المناقشات لخطة ما بعد عام 2015 تحليل القضايا الأساسية ووسائل معالجتها، بدلاً من الاكتفاء بتحديد أهداف وغايات جديدة.** وقد اختزلت الأهداف الإنمائية للألفية كثيراً مناقشة إطار التنمية، لأن الأهداف والغايات المحددة لم تدمج ضمن إطار تنموي شامل. لذلك، يجب تحويل الاهتمام من التركيز على وضع مجموعة غايات جديدة محددة بالأرقام إلى تحديد أهداف وغايات لا تعغل اختلاف الظروف وتوفر البيئة المؤازرة. من هنا

ضرورة عدم الاكتفاء بوضع أهداف جديدة للتنمية، بل العمل على رصد الاتجاهات الكمية وإجراء التحليلات النوعية أيضاً. ولا بد من أن يترافق تحديد القضايا التي تحظى بالأولوية لما بعد عام 2015 مع بيان واضح عن المشكلة المطروحة وتحليل دقيق لأسبابها الجذرية من منظور متعدد الأبعاد يشمل التحديات المستجدة. ويجب استكمال ذلك بوضع خطط عمل واضحة وآليات تنفيذ معينة ضمن إطار زمني محدد.

-2 مسار ما بعد عام 2015

■ ضرورة أن تكون عملية تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015 أكثر شمولاً، وأن تعتمد نهجاً تنموياً يتدرج من أسفل قاعدة المجتمع إلى القيادة. فعملية التنفيذ يجب أن تكون ضمن نهج متعدد الأطراف، حيث يشارك الجميع في مشروع التنمية. ويجب أن يكون للبلدان النامية في الجنوب دور لا يقل عن دور البلدان الصناعية. ومن الضروري أن تكون هذه العملية حكومية دولية وأن تشمل كل الجهات المعنية، ومنها المجتمع المدني. لذلك، لا بد من وضع آليات للتشاور تعبر عن تطلعات المواطنين وتلبي احتياجاتهم، لا سيما المعرضين منهم للفقر والبطالة ولآثار تغير المناخ.

-3 بنية الإطار

■ ضرورة أن تركز خطة التنمية لما بعد عام 2015 على الحاجة إلى اعتماد خطط وطنية تستمد من أولويات كل بلد وتُعنى بحماية الحقوق الأساسية للمواطن. وينبغي أن تكون الخطط الوطنية التي تحدد الغايات والاستراتيجيات الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان نتيجة لحوار وطني يشمل جميع الفئات كقطاعات الأعمال، والاتحادات والنقابات العمالية، ونقابات المزارعين والمهنيين، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الفكر، ومراكز البحوث، والأوساط الأكاديمية، والحركات النسائية والشبابية وغيرها.

■ ضرورة أن تدفع خطة التنمية لما بعد عام 2015 البلدان إلى بذل جهود حثيثة في سبيل تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين. فالتعاون الإقليمي شرط أساسي لمواجهة تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإرساء آليات سليمة لفض النزاعات وحفظ السلام. ومن الضروري أن يؤدي هذا التعاون إلى إيجاد نظام فعال لضمان إعادة التوزيع العادل للثروات والموارد الطبيعية، لا سيما المياه والنفط والغاز. ويجب أن يكون التنسيق الإقليمي الإطار التي توضع ضمنه القواعد والأنظمة التي ترعى التعاون الاقتصادي.

■ ضرورة أن تتسم الأهداف الإنمائية المتفق عليها لما بعد عام 2015 بمرونة هيكلية على المستوى الوطني. وبالنظر إلى بعض أوجه الترابط بين الأهداف يجب أن تكون الأهداف الإنمائية في الإطار الجديد بمثابة معيار توجيهي، لا حد أدنى ولا حد أقصى لما يمكن تحقيقه.

■ ضرورة الإعلان صراحة أن إطار التنمية لما بعد عام 2015 يقدم أهدافاً للعالم بأسره. ولكن هذه الأهداف ليست مقياساً يتقيد به جميع البلدان في رصد التقدم المحرز، بل هي بمثابة قواعد عالمية يسترشد بها كل بلد في تحديد أهداف تملئها ظروفه وخصوصياته الوطنية.

■ **ضرورة تحليل أوجه عدم المساواة في أي تقييم للنتائج.** ويجب رصد التقدم المحرز في هذا المجال ضمن إطار التنمية لما بعد عام 2015 من خلال وضع قياسات تظهر توزيع النتائج بين السكان. وقد حققت البلدان إنجازات كبيرة على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنها إنجازات حجبت فوارق كبيرة جغرافية واجتماعية واقتصادية وبين الجنسين، بين بلد وآخر وضمن البلد الواحد. ومن الضروري إدراج القضاء على عدم المساواة المزمّن بين البلدان وضمن البلد الواحد بين أولويات خطة التنمية لما بعد عام 2015، وبناء الأنظمة الاقتصادية على أساس التوزيع العادل للمكاسب والثروات.

■ **ضرورة أن تلحظ خطة التنمية لما بعد عام 2015 علاقة الترابط بين تحقيق التنمية على المستوى الوطني ومعالجة مجمل الإخفاقات المنهجية على المستوى العالمي، وأن تضمن التماسك بين السياسات الإنمائية.** ولتحقيق ذلك، يجب تنفيذ الغايات التي يحتوي عليها الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية، في إطار من احترام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي تعبير واضح وقوي عن الشراكة العالمية. والواقع أنّ تقديم المساعدات الإنمائية لا يكفي لتحقيق الأهداف الإنمائية، بل لا بدّ من تحليل آثار المجالات الأساسية للسياسة العامة كالتجارة والزراعة ومصادر الأسماك والأمن على أفق التنمية.

■ **ضرورة أن تركز خطة التنمية لما بعد عام 2015 على المسارات الحكومية الدولية، وأن تعتمد آليات رصد ومساءلة تستند إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.** فالمساءلة هي إحدى القضايا الحيوية التي لا بد من معالجتها في مسار ما بعد عام 2015. ويحتم غياب آليات المساءلة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية ضرورة أن يستند هذا الإطار إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، والمعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وآليات رصد حقوق الإنسان كالاستعراض الدوري الشامل. ويجب أن تشمل خطة التنمية لما بعد عام 2015 آليات لرصد الالتزام بالخطة وتنفيذها.

4- القضايا/الأهداف المواضيعية التي ينبغي إدراجها ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015

■ **ضرورة الانتقال من اقتصاد الربيع إلى الدولة التنموية.** لا بد أن تتحمل الدول المسؤولية عن السياسات والمناهج التي تتبعها لتحقيق التنمية والنتائج التي تترتب عنها. يجب أن تسمح خطة التنمية لما بعد عام 2015 بتحديد غايات واضحة للانتقال إلى دول تنموية ديمقراطية. وهذه الخطوة بغاية الأهمية خاصة بالنسبة إلى المنطقة العربية حيث أدى الدعم الدولي للأنظمة الديكتاتورية السابقة إلى تفويض مبادرات التنمية. وفي خطة التنمية لما بعد عام 2015، ينبغي التركيز على إعادة النظر في العقود الاجتماعية السائدة وفي الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالدول والمواطنين على حد سواء.

■ **ضرورة تضمين خطة التنمية لما بعد عام 2015 هدفاً خاصاً بوضع حدّ للاحتلال.** فالمنطقة العربية ترزح تحت أطول احتلال أجنبي في التاريخ الحديث وتخضع لحكم أنظمة قائمة على التمييز العنصري والديني. ولا يشكل ذلك انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وميثاق السلام والأمن وحقوق الإنسان فحسب، بل هو انتهاك للحق في التنمية أيضاً. ويجب أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015 هدفاً واضحاً بشأن حق تقرير المصير الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وهدفاً بشأن إنهاء الاحتلال، مع جدول زمني للتنفيذ.

■ **ضرورة تضمين خطة التنمية لما بعد عام 2015 هدفاً واضحاً بشأن ضمان حرية الأفراد والأوطان في المجالات السياسية، والاجتماعية-الاقتصادية لتحقيق التطلعات والإمكانات.** وقد أظهرت الانتفاضات في المنطقة العربية أن التنمية لا تتحقق في غياب الحرية. ولضمان الحرية لا بدّ من اتخاذ تدابير سياسية واقتصادية.

فالتدابير السياسية تكفل لكل فرد أو أمة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتُعنى بصياغة السياسات والمقاييس والأهداف اللازمة لتكريس هذه الحقوق، وتحديد جدول زمني للتنفيذ.

والتدابير الاقتصادية تعنى باعتماد نظام مالي داعم يحقق الاستقرار المالي، ويركز على الاقتصاد الحقيقي، ويلبي احتياجات صغار المنتجين والمستهلكين، ووضع آليات تنسيق وسياسات إقتصادية كلية لدعم التنمية، والتركيز على سوق السلع غير الخاضعة للمضاربة، واعتماد نظام تجاري موجه نحو تحقيق التنمية، وتعزيز تبادل التكنولوجيا والمعلومات، وإتاحة إمكانية الوصول إليها، وإقامة نظام اقتصادي عالمي عادل أساسه المشاركة.

فالنظام التجاري يجب أن يكون داعماً للتنمية. ويجب أن تراعي خطة التنمية خصائص كل بلد من البلدان النامية وحققها في التنمية وفي اتباع المسارات وأدوات التنفيذ التي اعتمدها البلدان المتقدمة لبلوغ مستويات التنمية الحالية. ومطالب البلدان المتقدمة وطموحاتها في تعزيز القدرة التنافسية التجارية وزيادة التكامل التجاري، يجب أن تخضع لتقييم دوري للأثار المترتبة على الاتفاقات التجارية القائمة أو المقبلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ومن الضروري أن تتضمن الاتفاقات التجارية المبرمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية معياراً يضمن وجود حيز في السياسات العامة يتيح للبلدان النامية وضع سياسات تدعم نهوض اقتصاداتها والحد من الأثار السلبية التي يمكن أن يولدها تحرير التجارة على فرص العمل والتنمية.

■ **ضرورة أن تدعو خطة التنمية لما بعد عام 2015 إلى أطر حكم قائمة على المشاركة.** ففي الاحتجاجات الشعبية التي عمّت الكثير من مدن العالم، طالب المواطنون والمجتمع المدني بالحق في المشاركة في صنع القرار على مختلف المستويات. وهذا يتطلب إصلاح أنظمة الحكم القائمة بحيث تتخذ من المشاركة نهجاً، وتعميم آليات التشاور والمناقشة وإتاحة المعلومات، وإفساح المجال للتعبير عن الرأي والموقف، والمشاركة في القرار. وينبغي تضمين الإطار التنموي الجديد آليات واضحة لتنفيذ السياسات المقررة ومعايير محددة لقياس أثرها، مع الاعتراف بدور المجتمع المدني كشريك أساسي في تحديد القضايا ووضع السياسات والأهداف وتنفيذ البرامج والخطط.

■ **ضرورة أن يكون تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية هو الهدف الرئيسي لخطة التنمية لما بعد عام 2015 وليس مكافحة الفقر.** فالتركيز على مكافحة الفقر حول الانتباه عن قضايا الإنصاف والعدالة، وقد استُخدم النمو الاقتصادي وحده كمؤشر للتنمية. وتبين دراسات عدة اليوم أن أغنى 20 في المائة من الأفراد يستأثرون بنسبة 70 في المائة من دخل العالم بينما لا تتجاوز حصة أفقر 20 في المائة من الأفراد 1 في المائة من هذا الدخل. لذلك، ينبغي أن تركز خطة التنمية لما بعد عام 2015 على تحقيق النمو المنصف والمتوازن، في ظل آليات توزيع تضمن وصول مكاسبه إلى جميع فئات المجتمع. ولا تنحصر أوجه عدم الإنصاف بالدخل فقط، بل تتجاوزها إلى ضروب شتى من التمييز الجغرافي أو العرقي أو الديني أو التمييز بين الرجل والمرأة، وكلها تشكل عائقاً أمام التنمية. ويجب أن تقدم خطة التنمية لما بعد

عام 2015 تحليلاً معمقاً لأوجه عدم الإنصاف المتعددة الأبعاد يشمل السياسات والأهداف والمعايير اللازمة لمعالجتها.

- **ضرورة الحفاظ على التماسك الاجتماعي.** إذ يواجه الكثير من بلدان العالم وضعاً اجتماعياً مضطرباً إما بسبب التفاوت الاقتصادي بين مختلف الفئات وإما بسبب حالات الظلم والإجحاف المزمّنة. ويجب أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015 توجيهات واضحة لوضع سياسات لبناء التماسك الاجتماعي، وذلك عن طريق آليات العدالة الانتقالية عند الاقتضاء.
- **ضرورة معالجة الظروف الخاصة بأقل البلدان نمواً بطريقة منهجية على مستوى ما تواجهه هذه البلدان من تحديات خطيرة كضعف مقومات الحكم، والتأخر في التنمية، وحدة الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وانتشار النزاعات الداخلية والخارجية، وتفشي الفساد، وغيرها من القضايا.** ولمواجهة هذه التحديات يجب الالتزام ببناء المؤسسات، وتسهيل الاتفاقات التجارية، والإعفاء من الديون، والالتزام بدعم الحوار السلمي، وبالامتناع عن تسليح الفئات المتحاربة.
- **ضرورة توضيح حقوق اللاجئين والمهجرين ودعمها.** ويشمل ذلك حقوق اللاجئين الفلسطينيين وهم من حيث العدد أكبر الشعوب اللاجئة في التاريخ المعاصر، وحقوق المهجرين بسبب الحروب والأزمات الاقتصادية. ويجب أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015 معايير واضحة تسترشد بها الحكومات من أجل المعاملة اللائقة للاجئين والنازحين في الداخل، وبلدان المنشأ من أجل تسهيل عودة اللاجئين والمهجرين إلى موطنهم.
- **ضرورة أن تعالج خطة التنمية لما بعد عام 2015 عدم المساواة بين الجنسين مع تغيير نموذج التنمية بحد ذاته.** فإطار الأهداف الإنمائية للألفية قد حصر معالجة عدم المساواة بين الجنسين بالغايات البسيطة فقط ولم يشمل السياسات الأوسع نطاقاً كمكافحة التمييز بين الجنسين. لذلك، يجب أن تنتقل خطة التنمية لما بعد عام 2015 من مجرد تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين إلى اعتبار الإنصاف بين الجنسين ركيزة لأي نموذج تنمية جديد، وليس هدفاً ثانوياً لسياسات معينة ذات أهداف محددة بالأرقام.
- **ضرورة أن توفر خطة التنمية لما بعد عام 2015 فرصة لمعالجة الثغرات في المعارف المكتسبة أو للانتقال من المقاييس الكمية إلى المقاييس النوعية.** فالجهود المبذولة حالياً في تحسين التعليم تركز على الأهداف الكمية المحددة بالأرقام، ولكن التحدي الحقيقي يكمن في تطوير المعرفة، ويتطلب إصلاح النظم والمناهج التعليمية بناء مهارات البحث والتطوير، وذلك على مستويات عدة وفي فرعي الإنسانيات والعلوم. ويجب أن تتضمن الخطة إجراءات لتوحيد الجهود المبذولة لسد الفجوة الرقمية بين البلدان والمناطق.
- **ضرورة أن يضمن إطار التنمية لما بعد عام 2015 التزاماً واضحاً وثابتاً من الدول بتوفير مصادر التمويل اللازمة لتحقيق التنمية:** فقد كان للركود والأزمة الاقتصادية أثر بالغ على البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن الأهمية أن يتضمن إطار التنمية لما بعد عام 2015 التزاماً من البلدان المتقدمة بتأمين مصادر التمويل الكافية، بما في ذلك تقديم 0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية. ويجب أن يترافق ذلك مع الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقي أكرا وبوسان.

12- ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية ستواصل من خلال شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، تنسيق جهودها والعمل بالتعاون مع الإسكوا للمشاركة في مسار خطة التنمية لما بعد عام 2015، حتى تكون الخطة حصيداً عملية تشاورية واسعة يشارك فيها الجميع، ولا سيما المجتمع المدني، مشاركة حقيقية وفاعلة.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- لمحة عامة عن مسار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

6- قدم السيد فريدريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، عرضاً بعنوان "خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015: دور الإسكوا في المبادرات الإقليمية والدولية". وحدد العرض مختلف آليات التشاور الإقليمية والدولية الهادفة إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام 2015. وأشار إلى مجموعة من فرق العمل الرفيعة المستوى وشبكات العمل المعنية بمسار وضع هذه الخطة وكل ما يتصل بها من أطر وتقارير ودعم فني. وسلط الضوء على مساهمة الإسكوا في التقارير التي أعدها كل من الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، وفريق العمل المفتوح العضوية المعني بالتحضير لأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى دور الإسكوا في تنظيم المشاورات الإقليمية العربية ودعمها. فقد تولت الإسكوا جمع وجهات نظر مختلف الجهات المعنية، لا سيما منظمات المجتمع المدني، واستمرت في التنسيق مع برامج الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز تكامل هذه المشاورات.

7- وتضمن العرض أيضاً الدروس المكتسبة في مجال الأهداف الإنمائية للألفية، وأبرزها الحفاظ على مؤشرات القياس المعتمدة فيها، والتركيز على التنمية البشرية وتفعيلها عن طريق تحقيق اتساق السياسات واحترام خصوصيات كل دولة وسياقها الخاص. كذلك، تناول العرض مجموعة من التحديات العالمية التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن، أبرزها الانعدام المزمع للمساواة، وانعدام الأمن الغذائي، وتفاقم المشاكل البيئية، وانتشار العنف والصراعات، وتفشي الفساد وضعف الدولة وانعدام حكم القانون، وأيضاً بروز فئة الشباب والهجرة والشيخوخة. وقدم العرض رؤية شاملة لمستقبل المنطقة والعالم بأسره، تركز على مجموعة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية، وتصب ضمن إطار متكامل ومتجانس يربط بين الاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية المتكاملة، والأمن البشري والتنمية الاجتماعية المتكاملة. وهذه الأهداف ترمي جميعها إلى تحقيق مستقبل أفضل للجميع يقوم على مبدأ المساواة والاستدامة وحقوق الإنسان. وفي الختام، تناول العرض مختلف فرق العمل المعنية بخطة التنمية لما بعد عام 2015، لا سيما تلك المعنية بصياغة التقرير المشترك للجان الأمم المتحدة الإقليمية، مشيراً إلى أهم توصيات هذا التقرير التي تدعو إلى توليد فرص عمل جديدة؛ واعتماد مقاربة أكثر فاعلية لمعالجة عدم المساواة؛ واعتماد نهج شامل للاستدامة البيئية؛ وإبلاء الاهتمام الواجب للحكم الديمقراطي.

8- وقدم السيد عادل عبد اللطيف، مدير البرنامج الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مداخلة تضمنت موجزاً عن تاريخ الأهداف الإنمائية للألفية والتحديات التي واجهت الدول في تحقيق هذه الأهداف ورصدها. وعرض السيد عبد اللطيف مبادرة "عالمي" (My World) التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتتضمن نحو 16 سؤالاً تحت المستخدم على تحديد أولوياته التنموية بنفسه والمشاركة مباشرة في تحديد الأهداف الإنمائية. وحسب نتائج التصويت، تم تحديد التعليم كأولويات لدى الدول المتقدمة، يليها توفير فرص العمل في الدول النامية، تتبعها قضايا الصحة والأمن الغذائي والحكم الديمقراطي في الدول المتقدمة، مقابل قضايا الأمن والسلم الأهلي والقدرة على الحوار وبناء التوافق في الدول النامية. وأشار

العرض إلى مبادرات قامت بها بعض الدول، تمثلت في إضافة أهداف خاصة بها إلى الأهداف الإنمائية للألفية، مثل مكافحة الفساد، ورفع خط الفقر إلى أكثر من دولار أمريكي واحد في اليوم الواحد، الأمر الذي يشير إلى إمكانية التزام الدول بإنجاز أهداف أكثر طموحاً قد تساعد على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة للجميع. وركز العرض ختاماً على أهمية دور المجتمع المدني في مساءلة ومحاسبة صانعي القرار والجهات المعنية بتنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة وغيرها من المبادرات الدولية والوطنية.

9- وأشار السيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، إلى الفرصة المتاحة للمجتمع المدني العربي للمشاركة في المشاورات الإقليمية والدولية لوضع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، والتعبير عن آرائه واحتياجاته وتطلعاته لتحقيق تنمية شاملة ومتكاملة، مشيراً إلى ضرورة التركيز على مضمون الإعلان بشأن الألفية أكثر من الأهداف الإنمائية للألفية. وركز على الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية الذي ينصّ على التزام الدول الصناعية بحشد الإمكانيات ودعم الجهود لتحقيق التنمية والإنصاف ومحاربة الفقر، وإرساء مبادئ التجارة العادلة التي تعزز الجهود التنموية وتحسن القدرات الإنتاجية للبلدان النامية وتسهم في خلق فرص عمل مستدامة ولائقة للجميع. ودعا إلى تعزيز التعاون الدولي والمساعدات الدولية كركيزة لأي إطار تنموي جديد ونقطة مفصلية ضمن خطة التنمية لما بعد 2015.

10- كذلك، تطرقت مداخلة السيد عبد الصمد إلى قضايا المديونية وعجز الدول عن تسديد فوائدها، مما أثقل كاهلها وحال دون تحقيقها للأهداف الإنمائية. وشدد على أهمية نقل المعرفة والتكنولوجيا ونظم الملكية الفكرية، داعياً إلى الالتزام بها ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015، ووضع آليات ناجعة لتطبيقها. وأكد على ضرورة إدراج مسألة العدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف ضمن خطة التنمية لما بعد 2015. وأشار إلى أن معظم الدول في المنطقة العربية هي دول ريعية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعتمد على اقتصادات غير منتجة، مما يستدعي وضع الأسس لبناء دول مدنية ديمقراطية منتجة ترتكز على عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة يكون قائماً على مبادئ حقوق الإنسان، والمشاركة، والمواطنة، والمحاسبة، والمساءلة.

11- كما شددت مداخلته على ضرورة طرح مسألة الاحتلال الأجنبي وما يسببه من عوائق اجتماعية واقتصادية وأمنية في المنطقة ضمن الخطة المقترحة لما بعد عام 2015. وتناولت التعاون الإقليمي باعتباره أداة لمواجهة تحديات الانضمام إلى النظام العالمي، وبديلاً للاعتماد الكامل على العلاقات الخارجية. وشدد السيد عبد الصمد على أهمية تنفيذ مقررات القمم الدولية الخاصة بالدول النامية لجهة بناء دول حديثة، وفضّ النزاعات من دون تدخل قوى خارجية، وتسهيل الانضمام إلى النظام التجاري العالمي، والحصول على المساعدات المقررة من دون أي شروط. وتطرّق إلى التمييز القائم والمستمر بين الجنسين الذي خفف من تأثير الإنجازات التنموية التي تحققت خلال العقود المنصرمة؛ وإلى أهمية تعزيز دور المرأة في المبادرات التنموية، داعياً إلى الانتقال إلى مرحلة نوعية تُلحظ مشاركة أفعال وأكبر للمجتمع المدني كشريك حقيقي وأساسي في العملية التنموية.

باء- آراء وأصداء من المنطقة العربية: مواقف منظمات عربية غير حكومية

12- قدّم السيد عبّيد البريكي، مدير مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية في العالم العربي، عرضاً بعنوان "قراءة في الثورات العربية وآفاق التنمية". وطرح هذا العرض مفهوم التنمية مقابل النمو، وشدد على ضرورة أن يركز الإطار التنموي الجديد على تقييم مشترك للقوى الفاعلة في التأسيس لعملية التنمية ومواكبتها وتحديد سياساتها في المنطقة، وأبرزها الأمم المتحدة. وأشار إلى أهم أسباب اندلاع الثورات العربية في

السنوات الماضية، ومنها إخفاق الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة منذ التسعينات في استحداث فرص العمل وتأمين الخدمات الاجتماعية؛ وارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب؛ وقصور برامج الحماية الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية؛ بالإضافة إلى تفاقم حالات الإقصاء والتهميش، وعدم الاستقرار في علاقات العمل، وغياب الحوار، وتفشي العنف والسيطرة على قرارات المنظمات النقابية، وانتشار الفساد المالي والإداري. وتناول العرض كذلك النتائج والتناقضات التي أفرزتها الثورات العربية، مثل فشل الحوارات الوطنية وافتقارها إلى المصداقية، والتباعد بين الحكومات وشعوبها وبين الحكومات والمنظمات النقابية التقليدية والحديثة، بالإضافة إلى التباعد المستمر داخل المنظمات الدولية وبين الحكومات الخارجية لجهة دعم مسار التغيير أو الحفاظ على الحكم السائد، وذلك تحت تأثير عوامل اقتصادية ذات تبعات اجتماعية وسياسية.

13- وتناول العرض مقومات الإطار التنموي الجديد، وتتضمن إعادة النظر في دور الدولة، وضمان الحماية الاجتماعية، واعتماد سياسة عادلة للأجور وتوزيع الثروات، وصون الحريات العامة والفردية، ودعم الحوار الاجتماعي بعيداً عن أشكال الهيمنة والوصاية والإقصاء، وتأسيس مجالس عليا تُعنى بمناقشة ومتابعة مختلف مرتكزات التنمية. واقترح المتحدث صيغة لعقد اجتماعي جديد خال من مظاهر الإقصاء والتهميش، ويتميز بالدور الحيوي والفاعل لمنظمات المجتمع المدني والنقابات، لا سيما تلك المعنية بالخيارات الاقتصادية والحريات العامة والفردية، وتلك المعنية بالديمقراطية باعتبارها شرطاً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة. وأشار السيد البريكي إلى مجموعة من التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، أبرزها غياب الحرية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية وانعدام الأمن، واستمرار الحكومات في الدفاع عن المفهوم الخاطئ للحوار وحصره ضمن إطار سياسي محض. وخلص العرض إلى ضرورة تعزيز الحوار الفعال بين أصحاب المصلحة، بحيث يتناول المكونات الاجتماعية والمدنية للتنمية وليس السياسية فقط، وذلك بغية صياغة إطار تنموي متكامل يرتكز على مبدأ الحريات والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

14- وقدم السيد عز الدين الأصبحي، المدير المؤسس لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في تعز- اليمن، عرضاً موجزاً حول التحول الذي يشهده المجتمع المدني في اليمن منذ اندلاع الثورة، وزيادة دوره ووظائفه، والتحديات التي تواجهه، ومساهمته في الحوار الوطني وفي تحديد أولويات جديدة تساعد على تعزيز مكانة اليمن اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وفيما يتصل بالتحديات التي تواجه الشارع العربي بصورة عامة والمجتمع المدني اليمني بصورة خاصة، أشار العرض إلى أن أهم الأولويات التنموية التي اتفق عليها الشارع العربي نتيجة الانتفاضات العربية تتمثل في تحقيق الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، وتحقيقها يستدعي اعتماد سياسات الإنصاف والمساواة والحريات وليس فقط وضع مؤشرات للفقر. وتتضمن العرض مجموعة من التوصيات التي لا بد من تنفيذها لتحقيق التنمية العادلة والمستمرة، ومحاربة الفساد وإرساء دولة القانون والحكم الصالح، والحفاظ على الاستقرار والأمن والحد من الصراعات الداخلية منعاً لتصدير العنف إلى الدول المجاورة. وشدد على أهمية معالجة التدهور الاقتصادي المتزايد في اليمن، في ضوء الخلل بين المبالغ المرصودة لهذا البلد من المساعدات الخارجية وما تم استلامه فعلياً، بالإضافة إلى ضرورة مكافحة الإرهاب ضمن إطار قانوني مشروع وواضح، وتطوير مهارات المجتمع المدني وقدراته لمواكبة التغيير والانتقال إلى الديمقراطية.

جيم- مساهمة منظمات المجتمع المدني في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

15- قدّمت السيدة مهى يحيى، رئيسة قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، عرضاً شددت فيه على دور المجتمع المدني العربي في مسار خطة التنمية لما بعد 2015 لجهة مساهمته في طرح أفكار جديدة حول مضمون هذه الخطة؛ واكتساب الدروس وأفضل الممارسات من تنفيذ

الأهداف الإنمائية للألفية؛ والمشاركة في استحداث نموذج شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يركز على حقوق الشعوب من دون أي تمييز. كذلك، شددت السيدة يحيى على الدور الطبيعي الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني في رصد عملية تنفيذ خطة التنمية لما بعد 2015 ومساءلة الجهات المعنية في تنفيذها، وفي الترويج لتنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان وصون حقوق المواطنين، والمساهمة في صياغة عقد اجتماعي جديد، والمشاركة في مختلف المشاورات الإقليمية والدولية المعنية بخطة التنمية لما بعد عام 2015. وفي هذا السياق، ركز العرض على ضرورة انضمام المجتمع المدني العربي إلى تحالفات ومجموعات مجتمع مدني عالمية، والتشبيك مع القطاع الخاص والنقابات العمالية والسلطات المحلية، والتواصل مع كافة شرائح المجتمع، لا سيما الشباب والفئات المهمشة وترجمة تطلعاتها وطموحاتها ضمن أجندة التنمية لما بعد عام 2015.

16- وتطرق العرض إلى مجموعة من التحديات التي تواجه المجتمع المدني العربي حالياً نتيجة لتعثر الاقتصاد العالمي وتفاقم أزمة المناخ وازدياد معدلات الفقر وانعدام المساواة من جهة، والتصدي للتحويلات السياسية في الدول العربية، من جهة أخرى. وركز العرض على التحدي الأكبر، وهو بروز محاولات داخلية وخارجية لتقويض عملية الانتقال نحو الديمقراطية، وذلك حفاظاً على مصالح الأنظمة السابقة. وسلط العرض الضوء على غياب الاستقرار الاقتصادي وضعف منظومة السياسة الاجتماعية، وتصاعد أعمال العنف واختلال الأمن وزيادة التطرف، بالإضافة إلى التداخيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاحتلال وعن السياسات الاستعمارية القائمة على الفصل العنصري. وبناءً عليه، شدد العرض على ضرورة وضع أسس سليمة للحفاظ على التماسك الاجتماعي ودعم أنظمة العدالة الانتقالية والحكم الديمقراطي، وإلى معالجة تداعيات التهجير القسري الخارجي والداخلي في بعض الدول العربية كالسودان والعراق وفلسطين من منظور حقوقي وليس إنسانياً فقط. وأخيراً، سلط العرض الضوء على الدور الذي تؤديه الإسكوا في المشاورات الإقليمية المعنية بخطة التنمية لما بعد عام 2015، والمتمثل في تسهيل عملية التشاور بين مختلف الأطراف، وحشد التزام الدول والجهات المعنية بالمشاركة في عملية تنفيذ الخطة، وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات بصورة فاعلة، وتقديم التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع التشاوري إلى اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 والاجتماع الثامن عشر لآلية التنسيق الإقليمي للدول العربية (بيروت، 15 آذار/مارس 2013).

17- وقدم السيد صلاح الدين جورشي، الإعلامي والباحث السياسي ورئيس منتدى الجاحظ في تونس، مداخلة ركز فيها على أنّ العالم العربي بعد الثورات بات أكثر تعقيداً، نتيجة كشف النقاب عن النمط التنموي "المغشوش" السائد، وعن الأرقام والنسب المزيّفة التي تخفي فساداً هيكلياً وشاملاً، على غرار ما حصل في تونس. وعلى الرغم من التقدم المحرز على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية، فهذا التقدم غالباً ما يكون محدوداً أو حتى مشوّهاً، كما هو الوضع في ليبيا. وأشار السيد جورشي إلى الدور الطبيعي الذي يمكن أن تؤديه المجتمعات المدنية العربية التي تتحول، شيئاً فشيئاً، إلى قوة موازية وفاعلة، مما يستوجب الثقة بها وتوفير الدعم اللازم لتطورها. وأشار أيضاً إلى أهمية المجتمع المدني في تونس ومصر، حيث يشكل صمام أمان للنقابات المعنية بوضع السياسات وتنفيذها، وللإعلام، ولعملية صياغة دستور جديد، وحماية حقوق المرأة ومعالجة عدم المساواة والفوارق الاجتماعية.

18- وركز العرض على ضرورة إعادة النظر في الإعلان بشأن الألفية، وتفعيله أكثر من الأهداف الإنمائية للألفية، بحيث يشكل رؤية تنموية شاملة قائمة على مبدأ الحقوق والحريات، بالإضافة إلى تعزيز الحوار بشأن السياسات. وشدد على ضرورة تبني فكر تنموي جديد يؤسس لعلاقة قوية بين الحرية والعدالة ولا يقتصر على معالجة مشكلة الفقر وعدم المساواة بين الجنسين، بل يركز أيضاً على المنظومة المنتجة للفقر والبيئة المساهمة

في انتشار التمييز ضدها. ودعا العرض إلى تطوير نهج تنموي جديد يتلاءم مع المرحلة الانتقالية التي تشهدها بعض الدول العربية في ضوء الثورات العربية، ويعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والعدالة، وإرساء الأمن، وإيجاد ركائز الحكم الصالح والدولة القوية، ووضع آليات توافقية من شأنها أن تمهد لقيام نظام سياسي فاعل وديمقراطي. ويتطلب ذلك إيماناً قوياً بمبدأ الديمقراطية، واحتراماً للحريات والحقوق، ودعماً دولياً يأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية. وخلص العرض إلى مجموعة من التوصيات ركزت على أهمية وضع استراتيجية جديدة للمجتمعات المدنية لفترة ما بعد الثورات، وتحديد آليات مشاركة أكثر فعالية، خصوصاً نتيجة تغيير موازين القوى التي تتطلب ربط التنمية بمبدأ الديمقراطية وربط الأهداف الإنمائية للألفية بحقوق الإنسان، مع مراعاة السياق الوطني لكل دولة واعتماد آليات حقوقية لرصد عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية.

19- وفي الجلسة الختامية، ناقش المشاركون مضمون مسودة إعلان منظمات المجتمع المدني الذي وُزِعَ على المشاركين للتداول بشأن مكوناته، والتوافق على توصيات تهدف إلى وضع إطار تنموي جديد وخطة تنموية لما بعد عام 2015 يُعَوَّل على مشاركة المجتمع المدني في تنفيذها ورصدها ومتابعتها نتائجها.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

20- عُقد الاجتماع التشاوري الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في 14 آذار/مارس 2013.

باء- الافتتاح

21- في الجلسة الافتتاحية للاجتماع، ألقى السيد نديم خوري، نائب الأمانة التنفيذية للإسكوا، السيدة ريما خلف، كلمة رحّب فيها بالحضور، مثنياً على جهود منظمات المجتمع المدني في العمل التنموي، ومنوهاً بدورها كشريك أساسي في وضع أية خطة تنموية في المستقبل وفي تحقيق الاستقرار والمشاركة والتنمية المستدامة. وشجّع السيد خوري الحاضرين على تقديم المداخلات، في ضوء حرص الإسكوا على معرفة وجهات نظرهم، وذلك سعياً إلى تحقيق الهدف الرئيسي للاجتماع، وهو دعم مسار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. وفي هذا السياق، أكد على تكامل الأولويات التنموية للإسكوا مع تطلعات المجتمع المدني العربي في مجال مرتكزات خطة التنمية، وحرصها على أن تكون شريكة فاعلة وداعمة لجهود المجتمع المدني في تعزيز المشاركة وإحقاق العدالة الاجتماعية وبناء أطر وقيم تنموية جديدة تقوم على احترام حقوق الإنسان.

22- وأشار أيضاً إلى التحديات التي تواجه المنطقة العربية والمجتمع المدني العربي، وأبرزها السعي إلى النأي عن تبعات التحديات العالمية مثل تعثر الاقتصاد وتفاقم أزمة المناخ وازدياد معدلات الفقر واتساع الهوة الاجتماعية، وفي الوقت نفسه ضرورة التصدي للتحوّلات السياسية التي تشهدها الدول العربية نتيجة الانتفاضات الشعبية. وشدد السيد خوري على ضرورة تكثيف الجهود والتعاون لمواجهة هذه التحديات، ودعم عملية الانتقال إلى الديمقراطية بصورة سلمية، والوصول إلى حكم مستقر وديمقراطي يحقّق المشاركة ويدعم أسس المواطنة الحقيقية ويعيد توزيع الثروات بصورة متساوية ويحقق تنمية متوازنة. كما دعا المجتمع المدني العربي إلى الاستناد إلى أفضل الممارسات واستخلاص الدروس من الأهداف الإنمائية للألفية، بهدف التوصل إلى مقاربة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وضمان حقوق المواطنين من دون أي تمييز، وصون حقوق المرأة. وأنهى السيد خوري كلمته بالتأكيد على التزام الإسكوا بخلق منبر دائم للمجتمع المدني

للتعبير عن آرائه وهو اجسه، داعيا إياه إلى المشاركة في صياغة الإطار التنموي الجديد ومتابعة عملية تنفيذه ورصده.

23- وألقى السيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، كلمة أكد فيها على أهمية تشجيع منظمات المجتمع المدني على وضع رؤيتها الخاصة بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 ودعمها، وأهمية إتاحة الفرصة لهذه المنظمات لتقديم مقترحاتها وتوصياتها في اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة في هذا المجال. وفي معرض حديثه عن الإخفاقات التي شهدتها الدول العربية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وعن تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى اندلاع الثورات العربية في بعض الدول العربية، شدد السيد عبد الصمد على أهمية تحويل الدول العربية من دول ريعية إلى دول حديثة ومنتجة، تضمن المشاركة السلمية لمواطنيها، وتدعم الحريات العامة وحقوق الإنسان وحكم القانون والعدالة، وتعمل على سدّ الفجوة بين السياسات والنهج التنموية. وشدد على ضرورة البحث في وضع نموذج تنموي جديد يركز على حقوق الإنسان، ويكرّس الحرية السياسية والمشاركة، ومبدأ الإنصاف والعدالة، والتوزيع العادل للثروات، ويتمتع بالاستدامة. وأشار إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، في إطار نظام تجاري موجّه نحو التنمية، وتبادل المعرفة والتكنولوجيا، واعتماد أنظمة تمويل وسياسات المساعدة الدولية، وصون حقوق الملكية الفكرية. وأخيراً شدد السيد عبد الصمد على ضرورة اعتماد سياسة دولية تتجاوز عملية تطوير أهداف إنمائية بحتة وتمويلها، لتعالج المشاكل التي تواجه النظام الدولي والسياسات الدولية المعمول بها.

24- واعتمد الاجتماع منهجية المداخلات المركزة التي قدّمها خبراء من مجموعة من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، بحسب المحاور المطروحة للنقاش. وتلا المداخلات نقاش بين المشاركين هدفه تحديد وجهات نظر المجتمع المدني وأولوياته بخصوص إطار خطة التنمية لما بعد عام 2015، وتحديد الوسائل التي تمكنه من المساهمة في تنفيذ هذه الخطة ورصدها. وتوزعت أعمال الاجتماع على ثلاثة محاور رئيسية، أهمها مسار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015؛ ومواقف منظمات المجتمع المدني العربي تجاهها؛ ومساهمة هذه المنظمات في وضع الخطة وتنفيذها بصورة فاعلة وشاملة.

جيم- الحضور

25- شارك في أعمال الاجتماع ممثلون عن مجموعة من منظمات المجتمع المدني في عدة دول عربية، هي البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، والسودان، وتونس، واليمن. كما شارك في الاجتماع ممثل عن جامعة الدول العربية، وممثلون عن عدد من وكالات الأمم المتحدة في المنطقة والمنظمات الدولية الأخرى. وترد في مرفق هذا التقرير قائمة بأسماء المشاركين في الاجتماع.

دال- جدول الأعمال

26- تضمّن جدول أعمال الاجتماع البنود الرئيسية التالية:

- 1- مسار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015؛
- 2- آراء وأصداء من المنطقة العربية: مواقف منظمات عربية غير حكومية؛
- 3- مساهمة منظمات المجتمع المدني في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

العراق

السيد جمال الجواهري
مدير
جمعية الأمل العراقية
هاتف: 009647901919287
بريد إلكتروني: jamal.j@iraqi-alamal.org

الجمهورية اللبنانية

السيدة فرح قبسي
مسؤولة قسم التحقيقات
المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين
خليوي: 961-70-064624
بريد إلكتروني: farahkobaissy@yahoo.fr
farfahinne@gmail.com

السيدة فرح شقير
باحثة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لبنان
خليوي: 961-3-918672
بريد إلكتروني: farah.choucair@undp.org

السيد إيلي الأعرج
مدير شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتوعية من
مخاطر المخدرات
هاتف: 961-1-493211
خليوي: 764164-3-961
فاكس: 961-1-493211
بريد إلكتروني: eaaraj@menahra.org
president@ranaa.net

السيدة غولدا عيد
منسقة
الشبكة الإقليمية العربية للعمل على الأيدز
هاتف: 961-1-482428
فاكس: 961-1-480714
بريد إلكتروني: geid@ranaa.net

السيد أديب أبو حبيب
أمين سر المركز
المركز اللبناني للتدريب النقابي
خليوي: 961-70-863412
فاكس: 961-1-393398
بريد إلكتروني: adbouhabib@hotmail.com

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد أحمد عوض
مدير
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
هاتف: 0026265164490
فاكس: 0096265164492
بريد إلكتروني: ahmad@phenixcenter.net

الجمهورية التونسية

السيدة وسيلة عياشي
الإتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)
الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD)
هاتف: 0021697569542
بريد إلكتروني: ayachiwassila@yahoo.fr

السيد صلاح الدين الجورشي
رئيس منتدى الجاحظ
الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية
هاتف: 0021698645707
بريد إلكتروني: saidanadhmi6@gmail.com
sjourchi@yahoo.fr

جمهورية السودان

السيد مدني عباس مدني
المدير العام
منظمة نداء التنمية السودانية
هاتف: 00249121251186
00249120345096
فاكس: 00249183484542
بريد إلكتروني: medani_m@hotmail.com

السيدة نعمات كوكو محمد حمد
باحثة/منسقة البحوث
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
هاتف: 00249912468001
فاكس: 00249183481390
بريد إلكتروني: kniemat@gmail.com

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيدة زهرة بزي
مديرة برامج
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
خليوي: 961-70-908241
بريد إلكتروني: zahra.bazzi@annd.org

السيد حسن شري
مسؤول شؤون البحث
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
هاتف: 961-3-040726
بريد إلكتروني: hassan.sherry@annd.org

السيدة سارة بخاري
مساعدة قسم الاتصالات والبحوث
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
خليوي: 961-3-013890
بريد إلكتروني: sarah.boukhari@annd.org

السيد فاتح عزام
خبير حقوق انسان
خليوي: 961-71-181519
بريد إلكتروني: fatehazzam@gmail.com

جمهورية مصر العربية

السيدة ماهينور البدر اوي
مسؤول برامج
المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
هاتف: 00201289222100
002023954599
0020223954596
فاكس: 0020223954596
بريد إلكتروني: m.elbadrawi@aucegypt.edu
m.elbadrawi@ecest.com

السيد مجدي عبد الحميد فرج بلال
عضو مجلس إدارة
الجمعية المصرية لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية
هاتف: 00-202-46505241
00-201-223331558
فاكس: 00-202-4150546/4016474
00-202-22909903
بريد إلكتروني: cpe_eg@yahoo.com
Magdy.a.h.b@gmail.com

السيد حبيب معلوف
الهيئة اللبنانية للبيئة والإنماء
رئيس قسم البيئة في جريدة السفير
رئيس هيئة البيئة
هاتف: 961-1-752148
خليوي: 961-3-838504
فاكس: 961-1-752148
بريد إلكتروني: hmaalouf@assafir.com

السيدة وفاء اليسير
المدير الوطني
المساعدات الشعبية النرويجية - لبنان
هاتف: 961-1-702582
فاكس: 961-1-702342
بريد إلكتروني: wafay@npaid.org

السيد رامي ابراهيم الصالح
المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان
هاتف: 961-1-301549
خليوي: 961-3-956008
بريد إلكتروني: phro@palhumanrights.org
Dr.ramielsaleh@gmail.com

السيد زياد خالد
منسق المركز
مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان/لبنان
هاتف: 961-1-491897
خليوي: 961-3-493639
فاكس: 961-1-491897
بريد إلكتروني: ziad_avocat@hotmail.com
Hritc.ziad@gmail.com

السيد سمير طوق
ممثل عن نقابة العمال
هاتف: 961-79-114640
بريد إلكتروني: stawk@hotmail.com

السيد زياد عبد الصمد
مدير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
هاتف: 961-1-319366
خليوي: 961-3-360315
فاكس: 961-1-815636
بريد إلكتروني: abdel.samad@annd.org
ziadas@gmail.com
annd@annd.org

UNFPA

Mr. Abdallah Zoubi
UNFPA Regional Office
T. Adviser
Tel.: 00201066636429
E-mail: zoubi@unfpa.org

UNAIDS

Mr. Erik Lamontagne
Regional Adviser
Regional Office/Cairo
Tel.: +201002133192
E-mail: lamontagne@unaids.org

Ms. Simone Salem
Programme Officer
Tel.: 00201006019302
E-mail: salems@unaids.org

UNDP New York

Mr. Adel Abdellatif
Chief, Regional Programme
Arab States
Tel.: 12129065477
E-mail: adel.abdellatif@undp.org

UNDP Lebanon

Agnese Spiazzi
Programme Analyst
UN Office of the Resident Coordinator for
Lebanon
Tel.: 00961-76-470982
E-mail: agnese.spiazzi@one.un.org

جمهورية مصر العربية (تابع)

السيد طارق النابلسي
مسؤول متابعة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية والأمانة
الغنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب
جامعة الدول العربية
هاتف: 00202-33357853
خليوي: 002012-2144604
بريد إلكتروني: tnnabulsi@gmail.com
socialdev.dept@las.int
tarek.nabulsi@las.int

المملكة المغربية

السيد عزيز رغالي
Espace Associative
هاتف: 00-212641282694
بريد إلكتروني: aziz_rhali@yahoo.fr
rhaliaziz@gmail.com

منظمات الأمم المتحدة

Norway

Mr. Audun Herning
Advisor Democracy Head Office
Norwegian People's Aid
Tel.: 0047-80850015
E-mail: audunh@npaid.org

ILO

Mr. Frank Hagemann
Deputy Regional Director and
Director, Decent Work Technical
Support Team for the Arab States
Tel.: 961-1-752400/1/2, (ext. 227)
961-1-752407 (Direct)
Mobile: 961-70-959020
Fax: 961-1-752406
E-mail: hagemann@ilo.org

Mr. Abid Briki
Chief Technical Adviser of the Regional
ILO project
ILO, Lebanon
Tel.: 00961-1-752400
Mobile: 00961-76-382498
E-mail: briki@ilo.org